مختارات من الصحف العبرية

العدد 2909، 13-08-2018

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

صورة من تظاهرة للمواطنين العرب ضد قانون القومية مساء السبت (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

الجيش الإسرائيلي أجرى مؤخراً تمريناً عسكرياً على مستوى الألوية حاكى اندلاع مواجهة مع حزب الله 2

المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر يناقش آخر التطورات في قطاع غزة وتأكيد على منح فرصة للتوصل إلى تسوية وتفاهمات 2

نتنياهو: في حال إخفاق محاولات إيجاد صيغة متفق عليها لقانون التجنيد سيتم بحث مسألة تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة 4

نتنياهو: رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية في تظاهرة المواطنين العرب أكبر دليل على ضرورة "قانون القومية" الإسرائيلي 4

قتل 3 فلسطينيين وإصابة 307 خلال تظاهرة "جمعة الحياة والحرية" في منطقة الحدود مع غزة 6

مقالات وتحليلات

أودي دِكل وكيم لافي: الخيط الرفيع الذي يفصل بين التسوية والتصعيد في قطاع غزة 7

عوزي برعام: تضليل مؤيدي قانون القومية 12

متوفرة على موقع المؤسسة:
http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

[الجيش الإسرائيلي أجرى مؤخراً تمريناً عسكرياً على مستوى الألوية حاكى اندلاع مواجهة مع حزب الله]

"يسرائيل هيوم"، 2018/8/13

قال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن الجيش أجرى مؤخراً تمريناً عسكرياً على مستوى الألوية بمشاركة وحدات من قيادة القوات البرية حاكى اندلاع مواجهة مع حزب الله.

وأضاف البيان أن هذا التمرين يأتي ضمن قرار اتخذته قيادة الجيش لتزويد ألويتها البرية بوسائل قتالية، تزودت بها حتى الآن الفرق العسكرية، وذلك بهدف تحسين قدراتها الهجومية والدفاعية. وبين هذه الوسائل بطاريات متحركة لمنظومة "القبة الحديدية" لحماية القوات من إطلاق الصواريخ، إلى جانب مطار صغير يحوي طائرات صغيرة من دون طيار بما في ذلك طائرات رباعية المراوح.

وأشار البيان إلى أن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت حضر التمرين، وأثنى على أداء القوات التي شاركت فيه لمهماتها.

[المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر يناقش آخر التطورات في قطاع غزة وتأكيد على منح فرصة للتوصل إلى تسوية وتفاهمات]

"يسرائيل هيوم"، 2018/8/13

عقد المجس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية – الأمنية، مساء أمس (الأحد)، اجتماعاً لمناقشة آخر التطورات في قطاع غزة ومحيطه.

وهذا هو ثالث اجتماع يعقده المجلس الوزاري المصغر في غضون أسبوع.

وعُقد الاجتماع في مركز إدارة الأزمات الوطنية داخل المأوى المحصن في باطن الأرض في منطقة القدس.

وقال أحد أعضاء المجلس الوزاري المصغر، في ختام الاجتماع، إنه يجب منح فرصة للتوصل إلى تسوية وتفاهمات في القطاع في حال استمرار الهدوء، لكنه في الوقت عينه أكد أنه إذا استمرت حركة "حماس" في إطلاق النار فيتعين جباية الثمن منها وشل قدرة عناصرها على القيام بذلك.

وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أكد، في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس، أن إسرائيل موجودة في أوج معركة ضد الإرهاب في قطاع غزة ولن تنتهي خلال ضربة واحدة. وأضاف أن إسرائيل تطالب بوقف شامل لإطلاق النار واستعادة الهدوء بالكامل في الجنوب ولن ترضى بأقل من ذلك. وشدّد على أن لدى إسرائيل خططاً عملانية جاهزة للتعامل مع غزة.

[نتنياهو: في حال إخفاق محاولات إيجاد صيغة متفق عليها لقانون التجنيد سيتم بحث مسألة تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة]

"معاريف"، 2018/8/13

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إنه إذا أخفقت المحاولات الرامية إلى إيجاد صيغة متفق عليها لقانون التجنيد خلال الأسبوعين المقبلين، فسيبحث مع رؤساء الائتلاف الحكومي الشهر المقبل مسألة تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة.

وأضاف نتنياهو، خلال الاجتماع الذي عقده رؤساء كتل الائتلاف الحكومي أمس (الأحد)، أنه سيبذل كل جهوده من أجل إيجاد حلول بشأن قانون التجنيد.

في المقابل قال نائب الوزير يعقوب ليتسمان من حزب يهدوت هتوراة [حريدي] إنه لا مصلحة لحزبه في تبكير موعد الانتخابات، لكنه في الوقت عينه أكد أن يهدوت هتوراة لا يستطيع التنازل في مسألة مبدئية ذات أهمية كبيرة مثل الحفاظ على مكانة طلاب المعاهد الدينية اليهودية، الذين يطالب القانون بتجنيدهم في صفوف الجيش الإسرائيلي.

وتعقيباً على ذلك قال رئيس حزب "يوجد مستقبل" عضو الكنيست يائير لبيد إن هناك فرصة متاحة أمام نتنياهو لتمرير قانون التجنيد بأصوات "يوجد مستقبل" وهو غير مضطر للرضوخ أمام أعضاء الكنيست الحريديم والحاخامين.

وأضاف لبيد، في تغريدة نشرها في حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أمس، أن أي حل وسط بشأن هذا القانون يعتبر رضوخاً، إذ لا يمكن لأشخاص يتهربون من الخدمة العسكرية أن يقرروا في مسألة التجنيد.

وأشار لبيد إلى أن وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان [رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"] كان تعهد بعدم تغيير كلمة واحدة في نص القانون الذي سيؤدي إلى انخراط عدد أكبر من الشبان اليهود الحريديم في صفوف الجيش ومشاركة عدد أكبر منهم في سوق العمل.

[نتنياهو: رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية في تظاهرة المواطنين العرب أكبر دليل على ضرورة "قانون القومية" الإسرائيلي]

"يديعوت أحرونوت"، 2018/8/13

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية في التظاهرة ضد "قانون القومية" الإسرائيلي، التي نُظمت مساء أول أمس (السبت) في تل أبيب، هو أكبر دليل على ضرورة "قانون القومية" الإسرائيلي، ويؤكد أن أعداداً كبيرة من المتظاهرين تريد إلغاء القانون الذي ينص

على حق اليهود بالقدوم إلى إسرائيل، وكذلك النشيد القومي وتحويل إسرائيل إلى دولة إسرائيلية فلسطينية أو دولة جميع مواطنيها.

وأضاف نتنياهو، في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد)، أنه لهذا السبب بالضبط تم سن "قانون القومية"، وشدّد على أنه يوماً بعد يوم يتضح أكثر فأكثر أن إسرائيل بحاجة إلى هذا القانون لضمان مستقبلها كدولة قومية للشعب اليهودي.

وقالت وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريغف إنها ستقدم شكوى إلى المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت بسبب رفع أعلام فلسطينية خلال تظاهرة تل أبيب.

وكان عشرات الآلاف من السكان العرب تظاهروا في "ميدان رابين" في وسط تل أبيب مساء أول أمس بدعوة من لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل احتجاجاً على "قانون القومية". ورُفعت أعلام فلسطينية وإسرائيلية خلال التظاهرة.

وجاءت هذه التظاهرة التي سمّتها لجنة المتابعة العليا "أم المظاهرات" بعد أسبوع على تظاهرة أُخرى للدروز في "ميدان رابين" شارك فيها عشرات الآلاف. وانضم ناشطون يهود إسرائيليون إلى المتظاهرين الذين هتفوا "مع المساواة" و"ليسقط قانون القومية" و"الخزي والعار لحكومة الفصل العنصري".

وانتهت التظاهرة ببرنامج خطابي دعا خلاله رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية محمد بركة الأحزاب المعارِضة في الكنيست من الوسط واليسار إلى الانضمام إلى الاحتجاجات ضد "قانون القومية". واتهم زعيمة المعارضة في الكنيست عضو الكنيست تسيبي ليفني ورئيس حزب العمل آفي غباي بعدم الخروج من أحضان حزب الليكود وحكومته.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[مقتل 3 فلسطينيين وإصابة 307 خلال تظاهرة "جمعة الحياة والحرية" في منطقة الحدود مع غزة]

"هآرتس"، 2018/8/12

قالت مصادر طبية في خان يونس إن الشاب أحمد جمال أبو لولي (40 عاماً) توفي، فجر أمس (السبت)، متأثراً بجروح أصيب بها برصاص الجيش الإسرائيلي خلال "مسيرات العودة" التي أقيمت على الحدود الشرقية لمدينة رفح جنوب قطاع غزة أول أمس (الجمعة) تحت شعار "جمعة الحياة والحرية".

وبذا ارتفع عدد من قُتلوا خلال مسيرات هذه الجمعة إلى ثلاثة، وجميعهم من رفح.

وكان الناطق بلسان وزارة الصحة في غزة أشرف القدرة أعلن أن فلسطينيين قُتلا وأن 307 آخرين أصيبوا بجروح برصاص جنود إسرائيليين خلال تظاهرات ومواجهات على طول منطقة الحدود أول أمس. وأضاف أن القتيلين هما المسعف عبد الله القططي (21 عاماً) وعلي سعيد العالول (55 عاماً).

وذكرت مصادر فلسطينية أن إسرائيل استهدفت بالسلاح الثقيل عدداً من المتظاهرين شرقي رفح وخان يونس والمحافظة الوسطى في قطاع غزة. وأشارت إلى أن القططي هو ثاني مسعف فلسطيني يُقتل برصاص الجنود الإسرائيليين منذ يوم 30 آذار/مارس الفائت، تاريخ بدء الاحتجاجات الفلسطينية في إطار "مسيرات العودة" رفضاً للحصار المفروض على غزة وتأكيداً لحق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وقراهم. ومنذ ذلك اليوم قُتل 167 فلسطينياً.

في المقابل قال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن نحو 9000 شخص تظاهروا أول أمس على طول منطقة السياج الحدودي مع إسرائيل، بينما قامت مجموعة منهم بإلقاء زجاجات حارقة وعبوات ناسفة في اتجاه قوات الجيش الإسرائيلي من دون وقوع إصابات في صفوف الجيش.

وأضاف البيان أن مجموعة من المتظاهرين حاولت اجتياز السياج الحدودي، وأن الجيش الإسرائيلي قام بقصف نقطة رصد تابعة لحركة "حماس" رداً على ذلك.

أودي دِكل وكيم لافي، باحثان في معهد دراسات الأمن القومي
"مباط عال"، العدد 1084، 9/8/2018

الخيط الرفيع الذي يفصل
بين التسوية والتصعيد في قطاع غزة

- وصلت الدينامية المتكررة في قطاع غزة مرة أُخرى إلى النقطة التي تؤدي إلى مواجهة بين إسرائيل و"حماس". يمتاز الوضع الأساسي الذي لم يتغير في العقد الأخير بضائقة اقتصادية في البنية التحتية، وضائقة إنسانية مستمرة وخطرة، تحاول "حماس" الخروج منها بمساعدة أطراف دولية من خلال تحميل إسرائيل المسؤولية. ومع عدم النجاح في تغيير الوضع منذ وقت طويل، تتوجه "حماس" وتنظيمات إرهابية أُخرى في القطاع نحو التصعيد الأمني ضد إسرائيل.

السياسة الإسرائيلية إزاء "حماس" والقطاع

- تجد إسرائيل صعوبة في بلورة سياسة ناجعة تتعلق بقطاع غزة منذ سيطرة "حماس" عليه سنة 2007، تواجه إسرائيل ثلاثة احتمالات عملية: إسقاط سلطة "حماس"؛ إضعاف تدريجي لسلطة "حماس" في القطاع والعمل في الوقت عينه على عودة سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع؛ الاعتراف عملياً بسلطة "حماس" على القطاع. اختارت إسرائيل نظرياً وعملياً المزج بين الاحتمالين الثاني والثالث. عندما سعت لإضعاف "حماس" وفي الوقت عينه عندما تعاملت معها بصفتها العنوان المسؤول عمّا يجري في القطاع، اعترفت كأمر واقع بسيادتها وبسلطتها في المنطقة. إن هدف سلوك إسرائيل في العقد الأخير ليس السعي لتسوية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

واسعة وطويلة الأمد في القطاع، بل لـ"هدوء في مقابل هدوء"، عبر التمسك بسياسة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية التي تهدف إلى التقليل من التأثير السلبي للواحدة في الأُخرى.

- هناك عدد من الاعتبارات التي تؤثر في سياسة إسرائيل:

أ- "حماس" مستعدة مرة تلو الأُخرى لاستيعاب ثمن التصعيد وانعكاساته على سكان القطاع وعلى الحركة نفسها. وهي مستعدة أيضاً لاستيعاب ثمن المواجهة في مقابل رفع، أو على الأقل، التخفيف إلى حد كبير من الحصار (تعتبره إسرائيل إغلاقاً) المفروض على قطاع غزة. وبناء على ذلك، يثبت التوجه الإسرائيلي نحو "حماس" بهدف الدفع قدماً بالتهدئة (مرة أُخرى) فعالية استخدام القوة.

ب- من جولة مواجهة إلى أُخرى ترسخ الاعتراف في إسرائيل بأن سلطة "حماس" هي العنوان الوحيد المسؤول في القطاع. ويزداد هذا الاعتراف رسوخاً على خلفية اليأس من محاولات السلطة الفلسطينية العودة إلى القطاع. بناء على ذلك، أي محاولة تسوية مع "حماس" ستُضعف السلطة الفلسطينية وستُبعد فرص عودتها للسيطرة على القطاع. أكثر من ذلك، يخدم هذا التوجه الموقف الإسرائيلي في الوقت الراهن، لأنه "لا يوجد شريك" في الجانب الفلسطيني قادر على اتخاذ قرارات بشأن تسوية سياسية، وخصوصاً على تنفيذها.

ج- اعتبار إضافي هو أهمية التنسيق الاستراتيجي بين إسرائيل ومصر، الذي تجلى في المساعدة في محاربة العناصر السلفية – الجهادية في سيناء، وأيضاً في الدور المركزي الممنوح لمصر في التوصل إلى تسوية أو وقف إطلاق نار مستمر في قطاع غزة. مصر مستعدة لتقديم حمايتها لاتفاق وقف إطلاق للنار، وفي المقابل تعمل على الدفع قدماً بتسوية داخلية فلسطينية بين غزة ورام الله. ويبدو أنه بخلاف الماضي لا ترى القاهرة حالياً أن المصالحة الفلسطينية تشكل شرطاً ضرورياً لتحسين الوضع في قطاع غزة، وهي مستعدة لتوقيع

تفاهمات مع "حماس" والالتفاف على السلطة الفلسطينية. مع ذلك، تدرك مصر أنها بحاجة إلى تدخل السلطة الفلسطينية من أجل تنفيذ مشاريع مدنية في القطاع، لذا فهي تحرص في المقابل على الدفع قدماً بتسوية داخلية فلسطينية. في جميع الأحوال، إن تسوية بين إسرائيل و"حماس" يجري صوغها بوساطة مصرية من دون تدخل السلطة الفلسطينية لها دلالة بالنسبة إلى دور السلطة في نظر إسرائيل في إدارة القطاع في المستقبل.

د- منذ سنة 2014، عملية "الجرف الصامد"، وحكومة إسرائيل لأسباب سياسية وعامة ليست مستعدة أو غير قادرة على التوصل إلى تسوية واسعة مع "حماس"، طالما لم تسترجع المواطنين وجثماني الجنديين الإسرائيليين الذين تحتفظ بهم الحركة.

- وبحسب تقارير متعددة بشأن مبادرات التسوية التي تقوم بها مصر وموفد الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف، يبدو أن هناك خطة تبلورت من عدة مراحل تشمل المكونات التالية: تطبيق وقف إطلاق النار، وقف التظاهرات المتوجهة إلى السياج وإطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة، في مقابل فتح معبر كرم أبو سالم ورفح أمام دخول واسع للبضائع إلى القطاع، وكذلك زيادة تزويد المنطقة بالكهرباء والوقود والغاز؛ إعادة المواطنين وجثماني الجنديين في مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين؛ تواصل مصر العمل على مصالحة بين السلطة الفلسطينية و"حماس" وتشكيل حكومة وفاق تتحمل مسؤولية الإدارة المدنية للقطاع؛ الدفع قدماً بمشاريع في مجال البنى التحتية لتحسين مستوى الحياة في القطاع، بالإضافة إلى الدفع قدماً بحلول عملية في منطقة سيناء. مرفأ بحري يخدم الفلسطينيين، إقامة منشآت لتحلية المياه ومحطة توليد للطاقة لتحسين تزويد غزة بالكهرباء. كل ذلك مع إعطاء أذونات عمل لسكان القطاع في هذه المشاريع.
- تضع إسرائيل مجموعة شروط للتسوية. أولاً، تطالب إسرائيل بتهدئة أمنية

مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات وتستند إلى التزام "حماس" بالمحافظة عليها، بالإضافة إلى وقف جهود التعاظم العسكري للحركة، وإلى تجند مصر لوقف التهريب والتسلل من سيناء إلى منطقة القطاع. ثانياً، تضع إسرائيل ضمن الخطة استعادة المواطنين وجثماني الجنديين. ثالثاً، تطالب إسرائيل بتدخل إقليمي ودولي واسعين في إعادة إعمار القطاع، وفي جمع الموارد المطلوبة لذلك وتشكيل آلية تطبيق دولية لإدارة العمليات الاقتصادية والبنى التحتية ومراقبة وصول الموارد المخصصة إلى أهدافها. ومن المفترض أن تتضمن الآلية جهازاً للتدقيق والرقابة يوضع على المعابر الحدودية البرية والبحرية ويكون مسؤولاً عن مسألة تهريب السلاح والمواد التي تُستخدام بشكل مزدوج (مدني وعسكري) في القطاع. يبدو أن إسرائيل تفهم ضرورة مشاركة السلطة الفلسطينية في هذه الآلية إلى جانب أطراف من دول عربية. وبهذه الطريقة ستكون هناك قيمة إضافية من ناحية فرص إقناع "حماس" بالسماح لعملية إعادة الإعمار وعدم خرق وقف إطلاق النار والتهدئة المستمرة. وتجدر الإشارة إلى أن "حماس" من ناحيتها تعارض وقف تعاظم ذراعها العسكرية وترفض ربط ذلك بالتخفيف من الحصار، أو ربط وقف إطلاق النار بإعادة المدنيين وجثماني الجنديين الإسرائيليين. وفي رأيها فإن تبادل المفقودين بالأسرى الفلسطينيين وفي طليعتهم الذين أُطلق سراحهم في صفقة شاليط واعتقلتهم إسرائيل من جديد، يجب أن يُبحث في مفاوضات منفصلة.

خلاصة وتقدير

- حتى الفترة الأخيرة بدا أن "حماس" تواجه مأزقاً لا يسمح لها بتحقيق إنجازات في مواجهة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. لكن في هذه الأيام، وفي أعقاب أحداث الأشهر الأخيرة، يبدو أن الاتصالات من أجل التسوية ارتفعت درجة والدليل على ذلك هو التسهيلات الاقتصادية التي اتخذتها

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إسرائيل ومصر حيال القطاع. فقد سمحت إسرائيل بدخول مواد لاستكمال بناء معمل لتحلية المياه، وتسمح مصر بفتح معبر رفح والبدء بتدفق الغاز للاستخدام المنزلي إلى غزة. بالإضافة إلى ذلك، سمحت إسرائيل ومصر لكبار زعماء "حماس" في الخارج، وبينهم صلاح العاروري، (الذي يُعتبر المخطط لعملية خطف الشبان الإسرائيليين الثلاثة في صيف 2014) بالدخول إلى القطاع، للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المطلوبة للتسوية.

- جولة التصعيد في الأيام الأخيرة لها علاقة بمساعي التسوية: عملياً هي إجراء مفاوضات تحت النار، تظهر فيها "حماس" أنها لا تخاف من تصعيد واسع وليست مستعجلة للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل بأي ثمن.
- إسرائيل من جهتها، تواصل التوضيح أنها ليست معنية بالتصعيد، لكنها ليست قادرة على ضبط النفس في مواجهة هجمات "حماس". انعدام الثقة العميق بين إسرائيل و"حماس"، وعدم وجود آلية للحؤول دون تقديرات خطأ، بالإضافة إلى الحماسة لاستخدام القوة، كل ذلك يقلّص فرص التسوية ويزيد من خطر التصعيد.
- في أي حال، المرحلة الأولى هي تحقيق وقف إطلاق النار وتهدئة أمنية. ويفرض الانتقال إلى مراحل التسوية المقبلة إزالة حاجز مرتفع – تنازلاً إسرائيلياً عن شرطها إحراز تقدم بشأن إعادة المواطنين وجثمانيْ الجنديين، وإنشاء آلية لانتقال أموال دولية إلى القطاع من خلال الالتفاف على السلطة الفلسطينية و"حماس". إذا أصرت إسرائيل على موقفها وأوقفت المرحلة الأولى، أي وقف إطلاق النار في مقابل تخفيف الحصار، من المحتمل أن ترد "حماس" بتصعيد عسكري. في إمكان إسرائيل الاعتماد على إصرار مصر والمجتمع الدولي على الدفع قدماً بإعادة إعمار القطاع والعثور على حل للحواجز القائمة، من دون تدخل السلطة، الأمر الذي سيجبر "حماس" على الاختيار بين عمليات إعادة الإعمار وبين إفشالها، إذا تجدد التصعيد. نجاح "حماس" في قطف الإنجازات المطلوبة

سيقوي مكانتها في الساحة الفلسطينية، وسيرسخ سيادتها على القطاع، وسيُضعف حكم السلطة الفلسطينية، ويعمق الانفصال بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية و"حماس" في قطاع غزة، وسيُنشىء قواعد لعبة جديدة في الساحة الفلسطينية.

- لكن إنجازات "حماس" هذه لا تتطابق مع سياسة إسرائيل ومصالح سائر اللاعبين المتورطين في محاولة الدفع قدماً بمصالحة داخلية وباستمرار النظام في الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية. لهذا السبب، من الصعب الاعتقاد أن "حماس" ستنجح في تحقيق هذه الإنجازات من دون تقديم التنازلات المركزية المطلوبة منها: إعادة الأسيرين وجثمانيْ الجنديين الموجودين لديها، وقبول شروط عباس للمصالحة المتعلقة بالقطاع، بالإضافة إلى إقامة آلية تصادر من "حماس" حرية قرار استخدام القوة، وأيضاً إقامة آلية تمنع استمرار تعاظمها العسكري.

<u>عوزي برعام – عضو كنيست سابق</u>
"هآرتس"، 2018/8/13

تضليل مؤيدي قانون القومية

- ممنوع إزالة نقاش قانون القومية من جدول الأعمال. وممنوع السماح لأتباع القانون بأن يشرحوا "مزاياه" وترجمة كل بند من بنوده كأنه يحتوي على مضمون محايد ومقبول، من دون الرد عليهم بصورة حازمة وواضحة.
- مؤيدو القانون يتمسكون بعباءة "قانون أساس: احترام حقوق الفرد وحريته"، من أجل دحض الادعاءات بشأن عدم وجود مفردة المساواة في قانون القومية. يقولون: طوال 26 عاماً لم تقولوا شيئاً عن غياب مفردة المساواة في قانون احترام الإنسان وحريته، لماذا استيقظتم الآن؟
- إن المقارنة بين "قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقانون أساس: "احترام الفرد وحريته"، ليست سوى خداع وتضليل. قانون القومية ليس فقط قانوناً لا لزوم له بل هو قانون قبيح ومختلَف عليه. ونواياه غير الخفية شرحها بالتفصيل كل واحد من الذين هندسوه.

- مع ذلك، دعونا نتفحص الإدعاء بشأن غياب مفردة المساواة في القانونين. كل إنسان موضوعي يدرس قانون احترام الفرد وحريته يرى أن قيمة المساواة موجودة في كل بند من بنوده. فالقانون يعطي حقوق الفرد لجميع الأفراد من دون علاقة بانتمائهم الأثني. ويعرّف القانون إسرائيل كدولة يهودية – ديمقراطية، يتساوى جميع مواطنيها أمام القانون. في المقابل وُلد قانون القومية في حكومة قومجية يوجهها اليمين الديني الذي نجح في تأليف كتلة كبيرة مثل كتلة الليكود. وهدفه تحديد جوهر إسرائيل، ولذلك هو بالفعل قانون مؤسس، بحسب تعبير بنيامين نتنياهو – مؤسس بمعنى أنه يقود الدولة في اتجاه معاكس للاتجاه الذي سار فيه المجلس التشريعي طوال هذه السنوات. لقد جاء قانون القومية لتحديد جوهر إسرائيل كدولة، والمؤسس فيه هو حقيقة أنه امتنع من تعريف إسرائيل كدولة يهودية – ديمقراطية، التعريف الذي كان مقبولاً طوال سنوات، قبل أن يبدأ اليمين بالتحكم في الديمقراطية.
- وفي الواقع يعترف وزراء في الحكومة بأن غياب مصطلحات مثل الديمقراطية والمساواة عن قانون القومية هو أمر مقصود. لقد شرح الوزير ياريف إلكين بإسهاب أن مصطلح المساواة استُبعد عن لغة القانون كي لا يصدر الجهاز القضائي أحكامه على أساس الافتراض أن المساواة قيمة حاسمة. لم يُستبعد مصطلح الديمقراطية بسبب عدم الاهتمام بل بهدف التوضيح أن الطابع اليهودي للدولة هو الذي يحسم، وليس هناك وزن يساويه في قيم الديمقراطية والمساواة.
- أيضاً طُرحت الحجة بأن المستوطنات التي تحدث عنها القانون محدودة ضمن نطاق دولة إسرائيل وليس أرض إسرائيل التي لنا حقوق فيها كما هو معروف. إن هذه حجة سخيفة، لأن القانون لا يأتي على ذكر حدود

إسرائيل، ومن الواضح أن كثيرين من مؤيدي القانون لا يعتبرون الخط الأخضر حدوداً.

- لا يمكن قبول أي افتراضات بشأن قانون القومية، لا على صعيد النوايا ولا على صعيد الصياغة. إنه يهدف إلى تقسيم الجمهور الإسرائيلي، وإلى إقصاء الأقلية العربية والمس باللغة العربية، وهو يقدم هدية ثمينة إلى جميع معارضي إسرائيل وفي طليعتهم حركة الـBDS.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 29، عدد 115 (صيف 2018)

رافقت تسلّمَ دونالد ترامب مهمات الرئاسة في الولايات المتحدة في 20 كانون الثاني/يناير 2017، تساؤلاتٌ بشأن سياسته المرتقبة تجاه الموضوع الفلسطيني. فعلى الرغم من تعبيره عن دعم مطلق لإسرائيل، فإن أسلوبه المتمثل في تعليقات عفوية وإعلانات مفاجئة وضع المراقبين أمام حيرة من أمرهم. فكيف يمكن التفكير في إنجاز تسوية فلسطينية إسرائيلية تحت تسمية " صفقة العصر" عندما تكون إسرائيل غير معنية بها؟ هل ستكرس الولايات المتحدة وقتاً ورصيداً لمعالجة جميع القضايا التفاوضية، أم ستفضّل إهمال الموضوع وإطلاق العنان للسياسات والتصرفات الإسرائيلية، بحجة أن الموضوع الفلسطيني أصبح أمراً إقليمياً هامشياً؟ وهل الاستمرارية في سياسة ما أصبح يُعرف بـ"الدولة العميقة" ستطغى على، وتضبط، نزوات رئيس عديم الخبرة في السياسة؟ و أخيراً هل تتوافق السياسة الأميركية الإقليمية، بما فيها من تناقضات وتقلبات، مع جهد متواصل في سبيل تسوية فلسطينية إسرائيلية؟

للاطلاع على محتويات العدد الكامل اضغط هنا

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر